المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية العربية السورية

نادیا عوكر
وزارة الصناعة

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- يساهم القطاع الصناعي الخاص بـ 62% من الناتج المحلي الاجمالي ويساهم بـ 34% من إجمالي الاستثمارات. و56% من الصادرات. وتشير الاحصاءات إلى أن 96% من المشروعات الخاصة هي مشروعات فردية وأن 63% من هذه المشروعات لديها أقل من 5 عمال و0.4% منها عدد عماله أكثر من 50. وبهذا يمكن اعتبار أن جميع منشآت القطاع الخاص تعتبر صغيرة ومتوسطة ذات ملكية فردية.
- تشغل هذه المشروعات حوالي 73% من القوى العاملة.
- إضافة لذلك هناك قطاع كبير غير رسمي يقدر بـ40% من مجمل الناتج الصناعي الخاص. ويقدر حجم اليد العاملة التي يشغلها بحوالي52%.
- يتركز نشاط هذه المشروعات في الأغلب على القطاع النسيجي والغذائي مع وجود قطاعات فرعية هامة في قطاع الصناعات الكيميائية (صناعة الأحذية والمنظفات) وقطاع الصناعات الهندسية (سكب المعادن – صناعة البرمجيات – البلاستيك وصناعة الالات والقوالب والمعدات وقطع التبديل).

القطاعات الرائدة المستهدفة بالتطوير

يعتبر قطاع الصناعات النسيجية من القطاعات المستهدفة بالتطوير حالياً، والبرامج التي تنفيذ حالياً في هذا المجال:

- مشروع التحديث الصناعي (وزارة الصناعة، الحكومة الإيطالية، UNIDO):
  - وضع برنامج تحديث وتطوير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  - وضع استراتيجية لتنمية قطاع المنسوجات والملابس.
  - تطوير 40 شركة صناعية تعمل في قطاع النسيج والملابس.
  - تدريب 100 استشاري.
- إجراء دراسات وأبحاث تحليلية وتشخيصية لقطاعات (الملبوسات القطنية، صناعة الأحذية والجلديات، قطاع ICT).
- قطاع الصناعات الغذائية.
  - بدء برنامج ***MEDA Go to Europe*** لدعم ومساعدة المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة المتخصّصة بالمنتجات الغذائيّة والزّراعيّة لتنضمّ إلى نطاق التّجارة والبحث الأوروبي – المتوسّطي من خلال العمل على تأسيس مشاريع أوروبية ومتوسطية.
  - مشروع تأسيس صندوق ائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بالتعاون مع الحكومة الإيطالية).

أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه لغاية الآن في مجال تحسين بيئة الأعمال وتخفيض تكاليف تأسيس المشروعات ولكن لا يزال هناك تحيات أهمها:

- غياب السياسة الحكومية المتكاملة الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. (الكثير من الجهود التي تقوم بها عدة جهات والمطلوب التنسيق بينها)
- صعوبة الحصول على التمويل (خاصة التمويل طويل الأجل نتيجة غياب المنتجات والخدمات المالية المناسبة وأيضاً نتيجة لعدم قدرة المشروعات على تقديم المعلومات المطلوبة للبنك لتؤهلها الحصول على التمويل مثل دراسات الجدوى وخطط العمل...). والضمانات المطلوبة للحصول على التمويل.
- ضعف كفاءة المشروعات الذي يمكن تفسيره بقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة وصعوبة الحصول عليها وغياب الابتكار والتجديد في المنتجات.
- ضعف الخدمات الاستشارية الخاصة بقطاع الأعمال.
- ضعف المهارات والخبرات الإدارية.
- المستوى المتدني لمهارة اليد العاملة المنتجة بسبب عدم توفر مؤسسات التدريب المناسبة والمناهج المتطورة.
- إيجاد الصيغة التشريعية والقانونية المحفزة للمشروعات الغير رسمية لإمكانية الترخيص.

برامج وآليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- يتم العمل بشكل دائم على تطوير البيئة التشريعية: صدور قانون خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يتضمن بنودا خاصة لتوفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- إنشاء الهيئة للعليا للبحث العلمي والابتكار.
- بدء تنفي\ برنامج دعم البنية التحتية للجودة\.
- برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم تنفيذه من قبل مركز الاعمال والمؤسسات السورى لمؤسسة التى تحفز تطوير ونمو القطاع الخاص فى سورية بهدف زيادة القدرة التنافسية لقطاع الاعمال السورى فى الاسواق الداخلية والخارجية.
- بناء مؤسسات تمويلية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (*البدء بمشروع إحداث مصرف خاص بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة*).
- قام مصرف الاستثمار الأوربي وبالتعاون مع المصرف التجاري السوري بوضع خط ائتماني بمبلغ 40 مليون يورو لتمويل المشاريع الصناعية.
- توفير برامج ضمانات قروض للمشاريع.
- توفير منتجات مصرفية مطورة خصيصا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من برامج الداعم الفني المقدمة من المنظمات والدول المانحة في عملية نقل التكنولوجيا الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

برامج وآليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- هناك العديد من المؤسسات الداعمة لهذا القطاع: مؤسسات الحكومية/ مؤسسات الخاصة/ مؤسسات دولية (برامج الدعم التقني)/ مؤسسات المجتمع الأهلي (مورد – حاضنة الأعمال، الصندوق السوري لتنمية الريف، جمعية رواد الأعمال الشباب، الغرفة الدولية الفتية، بداية، جمعية الاستشاريين الإداريين، جمعية المخترعين السوريين، الجمعية السورية للجودة.) ويتم العمل باستمرار على تفعيل دور هذه المؤسسات لتدخل مجالات جديدة لدعم قطاع الأعمال و خصوصا في مجالات التمويل و الإبداع و الجودة والبيئة.
- وجود العديد من المؤسسات والمعاهد الخاصة والمتخصصة في التدريب الاداري والمؤسساتي للكوادر الادارية والإنتاجية في المشروعات.
- تقوم غرف الصناعة بدور هام في استقدام الخبرات الأجنبية وتوفيرها ضمن برامج تعاون مع بعض الدول والمنظمات المانحة.

برامج وآليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر الميثاق الأورو- متوسطي للمشروعات (تم تبنيه خلال اجتماع وزراء الصناعة الأورو- متوسطي – كازيرتا 2004) إطار عمل مشترك للسياسات والتدابير المتفق عليها بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في منطقة حوض البحر المتوسط والمتعلقة بدفع عملية التنمية الصناعية والمنافسة والترويج لها. حيث يتطرق إلى تحسين بيئة مواتية للمشروعات والاستثمار وتعزيز وصول المشروعات إلى الأسواق وتحسين مهارات الموظفين والمبادرين وتنمية المشروعات ودعم الابتكار.

كما يعتبر آلية تعلم متبادلة بين الدول المتوسطية والاوروبية من خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة حيث تلتزم دول الاتحاد الأوروبي بتوفير خبراتها للشركاء المتوسطيين.

برامج وآليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في هدا الاطار تم تكوين شبكة من المنسقين الوطنيين أسست لعملية حوار مع المعنيين في كل دولة متوسطية، لوضع خطط للتنفيذ. يتم العمل الآن على وضع سياسات وخطط عمل في إطار المبادئ العشرة للميثاق

وقد تم مؤخراً تطوير أسلوب يعتمد على وضع مؤشرات مترافقة بخمسة مستويات أداء. حيث ستكون هذه المؤشرات بمثابة أساس لتقييم أداء كل بلد متوسطي وفقاً للمبادئ العشرة للميثاق.

برامج وآليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مبادئ الميثاق:

- إجراءات بسيطة غير معقدة للشركات
- التعليم والتدريب لرواد الأعمال (أصحاب الأعمال)
- تطوير المهارات
- تسهيل عملية الحصول على التمويل وتأسيس بيئة استثمار جاذبة وبيئة ضريبية مناسبة
- تسهيل النفاذ للأسواق
- الشركات الخاصة بالاختراع والإبداع
- إنشاء اتحادات أعمال قوية
- أساليب وخدمات دعم قطاع الأعمال لجهة الجودة
- تقوية الشراكات والتشابكات في المنطقة الأوروبية المتوسطية
- معلومات واضحة ومستهدفة